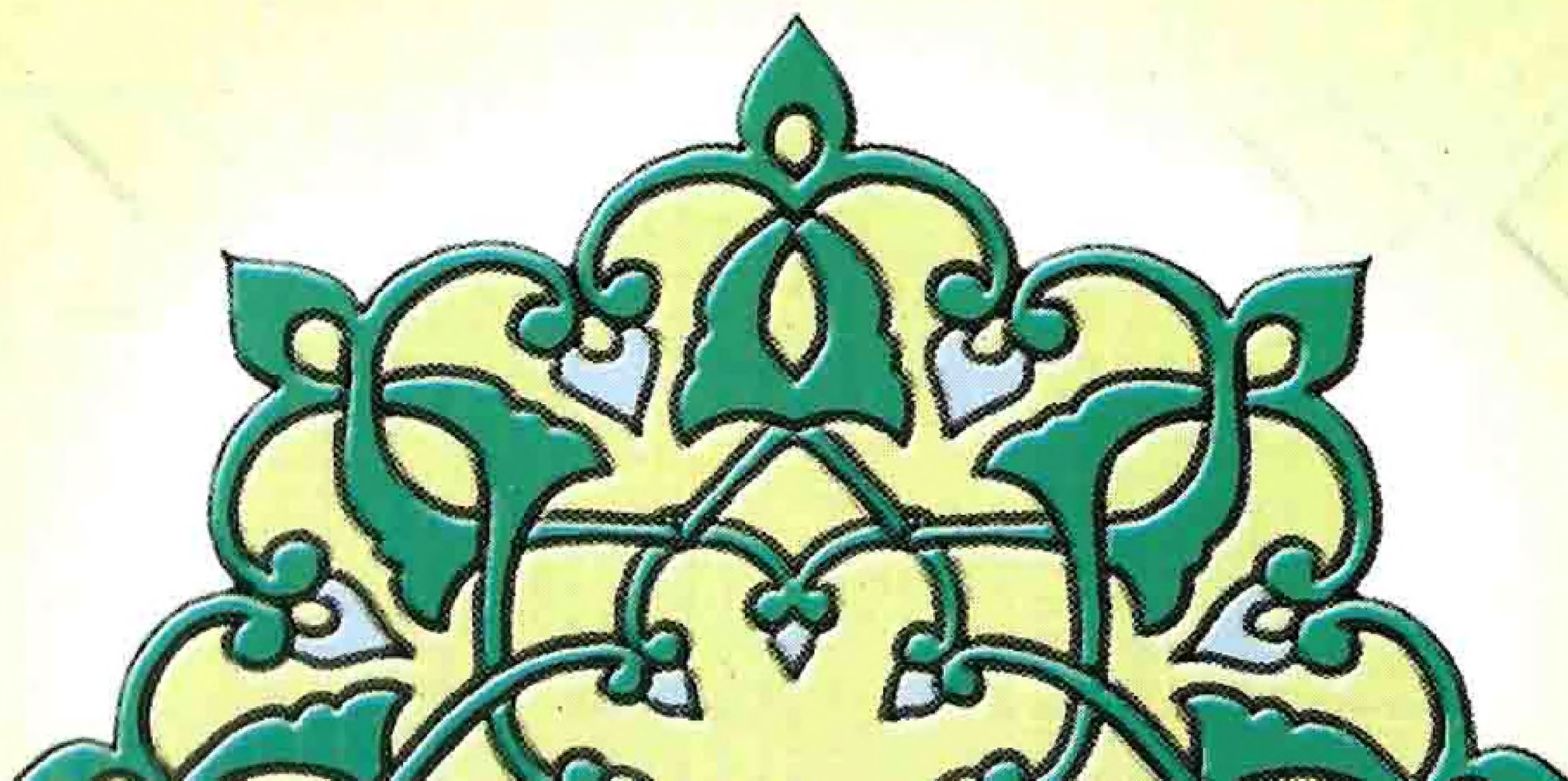


# جُزْءٌ فِي التَّمَسُّكِ بِالسُّنَنِ

الإمام الحافظ المؤرخ  
شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ  
الدكتور جمال غزُون

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع  
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الرشيد  
الرياض







# جُزْءٌ فِي التَّمَسُّكِ بِالسُّنَنِ

الإمام الحافظ المؤرخ  
شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ  
الدكتور جمال عزون

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع  
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الرشيد  
الرياض

جميع الحقوق محفوظة للناسر ، فلا يجوز نشر أي جزء  
من هذا الكتاب ، أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة ، أو  
تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مسبقة من الناسر .

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٤ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الذهبي ، شمس الدين

جزء في التمسك بالسنة / شمس الدين الذهبي ، جمال عزون

الرياض ، ١٤٢٤ هـ

٥٧ ص ٢٠x١٤ سم

رسمك : ٩٩٦٠-٨٥٨-٩٩-٥

١- البدع في الاسلام أ - عزون، جمال (محقق) ب- العنوان

١٤٢٤ / ٢٨٣٨

ديوي ٢١٢,٣

رقم الإيداع : ٢٨٣٨ / ١٤٢٤

رسمك : ٩٩٦٠-٨٥٨-٩٩-٥

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥

فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب. ٢٢٨١

الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ  
مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ  
لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد :

فهذا جزءٌ لطيفٌ<sup>(١)</sup> خطّه يراعُ الحافظ الناقد المؤرّخ  
شمس الدّين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الدّهليّ

---

(١) كنتُ نسختُ هذا الجزء قبل بضع سنواتٍ، ثمّ ألفيتُ د. محمد  
باكريم محمد باعبد الله حفظه الله تعالى نشره في مجلة الجامعة

المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، تناول فيه موضوع التمسك بالسُنن واجتناب البدع، وهو موضوع ذو أهمية بالغة، لأن مبنى الدين على العبودية الخالصة والاتباع الصحيح، فلا يُعبد إلا الله، ولا يُعبد الله إلا بما شرع على لسان رسول الله ﷺ، وهذا معنى الشهادتين الكريمتين اللتين شرع الله بحكمته البالغة تكريرهما في الأذان والإقامة يومياً مرات عديدة، ترسيخاً للتوحيد والاتباع، والنصوص التي تناولت هذه القضية كثيرة في الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح، وكفينا الآن منها قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ١١٠] ؛ ففي آخر الآية بيان واضح لتوحيد العبادة ووجوب إخلاص الدين له سبحانه واجتناب ما

---

الإسلامية ، العددان : ١٠٣ - ١٠٤ ، لعام ١٤١٦ هـ -  
 ١٤١٧ هـ، فاقتضى التنبيه لمن أراد أن يستفيد من نشرته، والله  
 يوفق الجميع لما يحب ويرضى.

يضادُّ هذا التَّوحيد من الشُّرك، كما أنَّ أوَّل الآية فيه الإشارة إلى أصل الاتِّباع لأنَّ العمل لا يكون صالحاً إلاَّ إذا كان صواباً، ولا يكون صواباً إلاَّ إذا كان موافقاً للسُّنة النَّبويَّة، وبهذه الآية استدلَّ الفضيلُ بن عياض وغيره من أهل العلم على شرطي قبول الأعمال وهما الإخلاص والاتِّباع رزقنا الله وإياكم ذلك بفضله وكرمه.

ورسالةُ الدَّهبيِّ هذه عالِج فيها الموضوع من جوانب عدَّة يجمُعها محورٌ واحدٌ هو كمال هذا الدِّين وتمامه، وأنَّ النَّجاة والسَّلامة في اتِّباع السُّنة، والخسران والهلكة في الإحداث والابتداع. ولم يُخلِ الرِّسالة من لمحة تاريخيَّة عن ظهور البدع، وأشهر الفرق المنحرفة عن منهج السَّلف الصَّالح، مع تعريفات موجزة للسُّنة والبدعة.

● اسمُ الجزء وتوثيقُ نسبه إلى الحافظ الدَّهبي :

إنَّ أسلوبَ الحافظ الدَّهبي ظاهرٌ جداً في هذا الجزء، ونفسه في الحُض على الاتِّباع والتَّحذير من الابتداع لا يكادُ

ينحفي، وعباراته الذهبية التي يختم بها التعليق على النصوص من سؤال الله الثبات على التوحيد والسنة ونحو ذلك تؤكد صحة نسبة هذا الجزء إليه.

ثم إنه جاء في آخر النسخة ما يؤكد ذلك حيث قال الناسخ : « كتبت هذه النسخة من خط مؤلفها الحافظ الذهبي ، وقوبلت على خطه » .

أما اسم الجزء فلم يرد له ذكر في النسخة الخطية، وموضوعه المتعلق باتباع السنة واجتناب البدعة يجعل الباحث يطمئن إلى حد كبير أن هذا الجزء هو المذكور عند سبط ابن حجر و ابن تغري بردي و ابن العماد باسم : « التمسك بالسنة »<sup>(١)</sup> .

---

(١) كما نقله عنهم د. بشار عواد في كتابه الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام ٢١٢ .



## ● وصف النسخة الخطية :

اعتمدتُ في تحقيق هذا الجزء على نسخة مكتبة الأسكوريال بإسبانيا، ولها صورة في قسم مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية تحت رقم: ٧٥٩٩ - فلم ، وهي تقعُ ضمن مجموع [ ٥٣ أ - ٥٨ ب ] ، في ستّ ورقات، وقد خلت من ذكرِ اسمِ النَّاسخ وتاريخ النَّسخ، وخطُّها نسخيٌّ مقروءٌ، مسطرٌها : ٢٥ سطرًا . وهي نسخةٌ منقولةٌ من خطِّ المؤلف ومقابلةٌ عليه كما أفاد ذلك ناسخُ الجزء .





والحفاظ على المذاهب والطهارة والابتهاال  
 الى الله في المدي والتوفيق مع الدكا والعلم والضم  
 كالمحب من بعض كيف جالفت في الدنيا وان الصفات  
 كما ينصب الاخيرة ومن سبعة علومه كمدى  
 على انبائها واقربها وبعدهم بحسب من صولا ومن  
 صولا كيف لم يسكتوا كما سكت الجمهور وفوضها  
 ذلك الى الله ورسوله حتى ان التلميد ليشي بحسب  
 من سكته والفصول بهم من الاقتل ويكن  
 ترحوهم من العصور والاضرة وبعد حفاهم  
 مع ذلك كوسم وحسن التمه في الاصول  
 الفروع شيئا واحدا اعني ارباب هذا النوع  
 الذين لا يحيدهم عن الكتاب والسنة فاما يدرج  
 الحسبان في العادات تحطها لسرور ولاوه  
 حاصه بظهوره واذا الامر وملا النصيب  
 والبالوه فيه وامثال ذلك من التذات والى  
 والدييات والنبات والحوادث واشياء فلك والى  
 الخوازم والامام واجتماع الكلمة انا متبراً بصيد  
 الذئبة في الملوك والهمس والنهر ويريد حظه  
 فاني فحل السلام ندينا محاميل بزحرو يعلم  
 فان فحل حقا لله وشم وابترها باعما ذهم  
 فلامو مرايضا وان فحلها عادة واجبا وارضا  
 لعباله وحيدا لاطفال هذا محل فظروا فاما  
 الاعمال بالنبات والحامل بصدور ويبين  
 له فرفقه والله تعالى اعلم وكنت هذه التسمية  
 من حديث مولانا الحافظ الذهبي وقولت على حطه





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.  
اعلم أن البدعة مذمومة في الجملة قال تعالى :  
﴿ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup>، وقال:  
﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup>،  
فاتِّباع ما جاء به الرسول ﷺ أصلٌ ونورٌ، ومخالفته ضلالٌ  
ووبالٌ، وابتداع ما لم يأذن فيه ولا سنَّة مردودٌ.

[ روى ]<sup>(٣)</sup> جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر أن  
النبي ﷺ قال في خطبته: « إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كَلَامُ اللَّهِ،

(١) الشورى : الآية ٢١ .

(٢) القصص : الآية ٥٠ .

(٣) زيادة توضيحية يقتضيها السياق .

وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»<sup>(١)</sup>، وفي رواية ابن المبارك، عن الثوري، عن جعفر: «وكل محدثة بدعة، وكل ضلالة في النار»<sup>(٢)</sup>.

وحديث العرياض وصححه الترمذي قال: «خطبنا رسول الله ﷺ بخطبة بليغة؛ ذرقت منها العيون، ووجلّت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودّع فماذا تعهد إلينا؟ قال: أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة؛ فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعصّوا عليها بالتّواجد، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مسلم ٥٩٢/٢، رقم: ٤٣، من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن جعفر بن محمد به .

(٢) أخرج هذه الرواية النسائي ١٨٨/٣ بإسناد صحيح .

(٣) أخرجه أبو داود ١٣/٥ - ١٤، رقم: ٤٦٠٧، والترمذي ٤٣/٥، رقم: ٢٦٧٦، وابن ماجه ١٥/١ - ١٦، رقم: ٤٢، من طريقين عن العرياض بن سارية، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» .



ورُوي عن غُضَيْف بن الحارث مرفوعاً : « ما ابتدع قومٌ بدعةً إلا تركوا من السنة أختها »<sup>(١)</sup>.  
وجاء في الأثر : « كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ و إن رآها الناسُ حسنةً »<sup>(٢)</sup>.

تفسير هذه الإطلاقات :

فإنَّ النزاع يقع في أشياء هل هي [ محبوبةٌ ]<sup>(٣)</sup> أو هي مذمومةٌ؟ فطائفةٌ ذمَّتْها لأنها بدعةٌ، وأخرى لا تَذَمُّ، ويقولون: من البدع حسنٌ وسيئٌ<sup>(٤)</sup>، وهذه من الحسنِ،

(١) أخرجه بنحوه أحمد ١٠٥/٤، والبزار - زوائد ٨٢/١، رقم: ١٣١، من طريقين عن أبي بكر بن عبد الله، عن حبيب بن عبيد الرُّحْبِي، عن غُضَيْف بن الحارث الثُمالي به، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٨٨/١: « فيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم وهو منكر الحديث ».

(٢) أخرجه بإسناد صحيح المروزي في السنة ٢٤، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٩٢/١، رقم: ١٢٦، من طريقين عن هشام بن الغاز، عن نافع، عن ابن عمر قال: فذكره .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) البدعُ كُلُّها سيئةٌ ، وما جاء من وصف بعض الأفعال بأنها بدعةٌ حسنة فالمرادُ البدعة اللغوية لا الشرعية .

وقد تعدُّ طائفةُ الشَّيءِ بدعةً ولا تشعرُ بأنه جاء فيه أثرٌ، وكذلك عامةُ الطوائفِ تدَّعي أنها أهلُ السُّنةِ وتُبدعُ مَنْ خالفها. فنقول : السُّنةُ التي هي مقابلةُ البدعة هي الشُّرعةُ الماثورة من واجبٍ ومندوبٍ<sup>(١)</sup>، وصنّف خلائقٌ من المحدثين كتباً في السُّنة والعقائد على طرائق أهل الأثر، وسَمَّى الآجُرِّي كتابه « الشريعة » .

فالبدعة على هذا ما لا يأمر الله به ولا رسوله، ولم يأذن فيه ولا في أصله<sup>(٢)</sup>؛ فعلى هذا كلُّ ما نهى الله ورسوله

(١) هذا تعريفُ للسُّنة بالمعنى العام الذي يشمل ما قام الدليلُ الشرعيُّ عليه بأنه طاعةُ الله ورسوله، سواء فعله ﷺ، أو أقره، أو لم يفعل في زمانه لعدم المقتضي حينئذٍ لفعله، أو وجود المانع منه، فإنه إذا ثبت أنه أمر به أو استحبه فهو سنة. انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٣١٧/٢١ - ٣١٨. ثم إنَّ السنة والبدعة بينهما علاقة لغة وشيرعاً؛ فمن ناحية اللغة نرى بينهما ترادفاً لأنَّ السنة لغة هي الطريقة حسنة كانت أو سيئة، فكلُّ من ابتداً أمراً عمل به قوم من بعده قيل هو سنة. ومن ناحية الشرع نرى بينهما تضاداً وتنافراً لأنَّ السنة شرعاً هي طريقة النبي ﷺ وأصحابه، والبدعة هي ما كان مخالفاً لطريقة النبي ﷺ وأصحابه. انظر قواعد معرفة البدع ٢٧ - ٢٨ للجيزاني.

(٢) في هذا التعريف ضابط واحد من ضوابط البدعة وهو ألا يستند الفعل إلى أصل شرعي، وبقي ضابطان وهما أن يكون الفعل

عنه فهو من البدعة<sup>(١)</sup>، أما المباح المسكوت عنه فلا يُعدُّ  
سُنَّةً ولا بدعةً، بل هو ممَّا عفا الله عنه.

مُحَدَّثًا حَتَّى يَخْرُجَ مَا لَا إِحْدَاثَ فِيهِ إِصْلًا كَالِشَّعَائِرِ الدِّينِيَّةِ مِنْ  
صَلَاةٍ وَصِيَامٍ، وَالْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ كَالطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ،  
وَضَابِطُ ثَالِثٍ أَنْ يُضَافَ هَذَا الْإِحْدَاثُ إِلَى الدِّينِ بِحَيْثُ يَرِيدُ  
صَاحِبُهُ إِحْدَاثَ طَرِيقَةٍ فِي الدِّينِ تَضَاهِي طَرِيقَةَ الْمَشْرُوعَةِ، وَلِهَذَا  
كَانَ تَعْرِيفُ الشَّاطِطِيِّ أَجْمَعَ تَعْرِيفَ لِلْبَدْعَةِ وَأَشْمَلَهُ حَيْثُ قَالَ :  
« طَرِيقَةٌ فِي الدِّينِ مُخْتَرَعَةٌ، تَضَاهِي الشَّرْعِيَّةَ، يَقْصِدُ بِالسُّلُوكِ  
عَلَيْهَا الْمُبَالَغَةُ فِي التَّعَبُّدِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ »، ثُمَّ شَرَحَ التَّعْرِيفَ مَطْوَلًا  
أَنْظَرَ الْإِعْتَصَامَ ٥٠ / ١ - تَحْقِيقُ الْهَلَالِيِّ.

(١) ثَمَّةُ عِلَاقَةٍ بَيْنَ الْبَدْعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ فَيَجْتَمِعَانِ وَيَفْتَرِقَانِ: يَجْتَمِعَانِ فِي  
أَنْ كِلَا مِنْهُمَا مَنُهِىٌّ عَنْهُ، مَذْمُومٌ شَرْعًا، وَيَلْحَقُ فَاعِلُهُ الْإِثْمُ،  
وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَإِنَّ الْبَدْعَ تَدْخُلُ تَحْتَ جُمْلَةِ الْمَعَاصِي، وَعَلَيْهِ  
تَكُونُ كُلُّ بَدْعَةٍ مَعْصِيَةً، وَلَيْسَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ بَدْعَةً، فَقَوْلُ الدَّهْبِيِّ:  
« كُلُّ مَا نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ فَهُوَ مِنَ الْبَدْعَةِ » فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَيْسَ  
كُلُّ مَنُهِىٍّ عَنْهُ أَوْ مَعْصِيَةٍ بَدْعَةً؛ فَالزَّانِي عَاصٍ لَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى  
مَبْتَدِعًا، وَالسَّكِرُ عَاصٍ لَكِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْإِبْتِدَاعِ، فَكُلُّ بَدْعَةٍ  
مَعْصِيَةٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ بَدْعَةً، أَنْظَرَ عِلْمَ أَصُولِ الْبَدْعِ ٢١٧ -  
٢١٨ لِعَلِيِّ حَسَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ. وَتَنْفَرِدُ الْمَعْصِيَةُ عَنِ الْبَدْعَةِ بِأَنْ  
مُسْتَدَّ النَّهْيِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ هُوَ الْأَدْلَةُ الْخَاصَّةُ مِنْ نصوصِ الْوَحْيِ  
أَوْ الْإِجْمَاعِ أَوْ الْقِيَاسِ، بِخِلَافِ الْبَدْعَةِ فَإِنَّ مُسْتَدَّ النَّهْيِ عَنْهَا هُوَ  
الْأَدْلَةُ الْعَامَّةُ وَمَقَاصِدُ الشَّرِيعَةِ وَعَمُومُ قَوْلِهِ ﷺ: « كُلُّ بَدْعَةٍ  
ضَلَالَةٌ ». وَتَنْفَرِدُ الْبَدْعَةُ بِكَوْنِهَا مُضَاهِيَةً لِلْمَشْرُوعِ إِذْ هِيَ تُضَافُ  
إِلَى الدِّينِ وَتَلْحَقُ بِهِ، بِخِلَافِ الْمَعْصِيَةِ فَإِنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِلْمَشْرُوعِ إِذْ



وفي « السنن » لسلمان مرفوعا : « ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه »<sup>(١)</sup>. [ وفي ] حديث أبي ثعلبة<sup>(٢)</sup> مرفوعا : « وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها »<sup>(٣)</sup>؛ فكل ما سكت الشارع عنه هل يُسمى حلالاً أو عفواً ؟ فيه قولان للعلماء .

هي خارجة عن الدين غير منسوبة إليه. وأيضا فإن جنس البدعة أعظم من جنس المعصية ذلك أن فتنة المبتدع في أصل الدين، وفتنة المذنب في الشهوة. انظر قواعد معرفة البدع ٣٠ للجيزاني.

(١) أخرجه الترمذي ١٩٢/٤، رقم: ١٧٢٦ - الحوت، وابن ماجه ١١١٧/٢، رقم: ٣٣٦٧، من طريق سيف بن هارون البرجمي، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان به. قال الترمذي: « هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه »، ثم ذكر أن الحديث وقفه أصح. وقد حسن الحديث العلامة الألباني في صحيح الترمذي ١٤٥/٢، وصحيح ابن ماجه ١٤١/٣، وغاية المرام رقم: ٢، ٣.

(٢) في الأصل : أبي نخيلة ، والتصويب من مصادر التخريج .

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک ١١٥/٤، والدارقطني في السنن ١٨٣/٤ - ١٨٤، من طريق داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة الخشني به.

فالبدعة المذمومة لا بدّ أن تندرج في القسم المذموم؛  
محرمّة كانت أو مكروهة، كما أنّ السُّنَّةَ المحبوبةَ مندرجةً في  
القسم المحمود .

وإنّما نشأ النزاعُ من جهة قوم ظنّوا أنّ البدعة هي ما  
لم يفعله النبي ﷺ وأصحابه والتابعون أو لم يقولوه، والرّسولُ  
يتحمّمُ اتّباعه فلا يمكنُ أن يكون قوله أو فعله بدعةً قطّ ، بل  
هو سُنَّةٌ .

فتراهم تارةً يقتصرون في البدعة على ما لم يصدر عنه،  
وتارةً يضمّون إليه الخلفاء الأربعة، وتارةً يضمّون إليه  
البذريين، وتارةً الصّحابة، وتارةً الأمّة، وتارةً السّلف.

فما من أحدٍ<sup>(١)</sup> من هؤلاء إلّا من هو متبوعٌ في شيء؛  
لأنّه من أُولي الأمر، فإذا كان متبوعاً إمّا شرعاً وإمّا عادةً  
احتاج إيجاد البدعة إلى أن يُخرَجَ ما يُتَّبَعُ فيه عن أن  
يكون بدعةً .

---

(١) في الأصل : فمن أخذ ، والمثبت أعلاه أولى .

ثم لما اعتقد هذا خلق صاروا يتنازعون بعُد في بعض هذه الأمور التي لم يفعلها المتبوع؛ فقوم يرونها كلها سُنةً أخذاً بعموم النص في قوله: « كلُّ بدعة ضلالة ».

فهؤلاء وقفوا مع النص؛ لأنه<sup>(١)</sup> لا بد لمن سلك هذا أن يقول: ما ثبت حسنه من هذه البدع فقد خص من العموم .

أو يفرق بين البدعة اللغوية والبدعة الشرعية، وهذه الطريقة أغلب على الأثرية، وذلك أشبه بكلام أحمد ومالك، لكن قد يُغلطون<sup>(٢)</sup> في مسمى البدعة. وقوم قسّموها إلى محرّم، ومكروه، ومباح، ومستحب، وواجب<sup>(٣)</sup>،

(١) في الأصل : لأن ، والمثبت أعلاه أولى .

(٢) ويحتمل رسمها : يغلطون .

(٣) قد أجاب الشاطبي عن هذا التقسيم بما خلاصته أنه أمرٌ مخترع لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافع؛ لأن حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع ولا من قواعده، إذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثم بدعة، ولكان العمل داخلا في عموم



وذكروا قولَ عمر: « نِعَمَتِ البدعةُ »<sup>(١)</sup> ، و قولَ الحسن :  
 « الْقَصَصُ بدعةٌ و نِعَمَتِ البدعةُ ، كم فيها من أخٍ مُستفادٍ ،  
 ودعاءٍ مستجابٍ »<sup>(٢)</sup> .

وقال الشافعيُّ : « البدعة بدعتان : بدعةٌ خالفت كتاباً  
 أو سُنَّةً أو إجماعاً أو قولَ صاحبٍ فهذه ضلالةٌ ، و بدعةٌ لا  
 تخالفُ ذلك فهذه حسنةٌ »<sup>(٣)</sup> .

الأعمال المأمور بها، أو المخير فيها؛ فالجمعُ بين عدِّ تلك الأشياء  
 بدعاً، وبين كون الأدلة تدلُّ عليها جمعٌ بين متنافيين. انظر كتاب  
 الاعتصام ١ / ١٩١ - ١٩٢ للشاطبي رحمه الله تعالى .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ١ / ١١٤ ، رقم: ٣ ، ومن طريقه البخاريُّ  
 ٤ / ٢٥٠ ، رقم: ٢٠١٠ . والبدعةُ هنا في كلام عمر لغويةٌ لا  
 شرعيةٌ بدليل أن صلاة التراويح جماعةٌ فعلها رسولُ الله ﷺ في  
 أوّل الأمر، وإنّما امتنع بعد ذلك خشية أن تفرض عليهم، وذلك  
 لا يدلُّ على المنع مطلقاً لأنّ زمانه ﷺ كان زمان وحي وتشريع،  
 فلمّا زالت علّة التشريع بموت رسول الله ﷺ رجع الأمرُ إلى أصله .

(٢) ذكر قولَ الحسن ابنُ الجوزي في تليس إبليس ١١٧ ، وابن رجب في  
 جامع العلوم والحكم ٢٩١ ، والسيوطي في الأمر بالاتباع ٨٨ .

(٣) أخرج قولَ الشافعيّ أبو نعيم في حلية الأولياء ٩ / ١١٣ . قال  
 ابن رجب في جامع العلوم والحكم ٢ / ١٣١ : « مرادُ الشافعيّ

قالوا : وثبت بالإجماع استحبابُ ما يُسمَّى بدعةً  
كالتراويح<sup>(١)</sup>.

وذكروا حديث « مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً »<sup>(٢)</sup>، لكنهم لا  
يكادون يضبطون الفرق بين البدعة الحسنة والبدعة السيئة،  
فهذا يستحسن ما يذمه الآخر.

- رحمه الله ما ذكرناه من قبل أن البدعة المذمومة ما ليس لها أصل  
من الشريعة يرجع إليه وهي البدعة في إطلاق الشرع. وأما  
البدعة المحمودة فما وافق السنة يعني ما كان لها أصل من السنة  
يرجع إليه، وإنما هي بدعة لغة لا شرعاً لموافقتها السنة.
- (١) حكم استحباب الجماعة في التراويح ثابت بفعل رسول الله ﷺ،  
وتسميته بدعة إنما هو من ناحية اللغة لأن عمر رضي الله عنه أحيا  
شيئاً فعله رسول الله ﷺ، لا أنه اخترع شيئاً لم يسبقه إليه نبيه ﷺ.
- (٢) أخرجه مسلم ٢/ ٧٠٤ - ٧٠٥، رقم: ٦٩، من حديث جرير بن  
عبد الله البجلي. والحديث وارد في الصدقة حيث ابتدر أحد  
الصحابه إليها بعد أن حثهم رسول الله ﷺ مما حمل سائر من كان  
حاضراً على التصديق، فقال رسول الله ﷺ حينها هذا الحديث.

وبعضهم قال: البدعة هي ما نُهي عنها لعينها وما لم يرد فيه نهْيٌ لا يكون بدعةً ولا سُنَّةً؛ فلازِمُ قولهم تعطيلُ معنى قوله: « كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ » حيث قالوا: التعميم بالتقسيم والإثبات بالنفي، ولم يبق فائدة لقوله: « كلُّ محدثةٍ بدعةٌ »، بل يبقى بمنزلة قوله: كلُّ ما نهيتكم عنه ضلالةٌ<sup>(١)</sup>.

لكن عمدتهم ما يقوم من الأدلة على حُسنِ بعض ما سَمَّوهُ بدعةً من إجماعٍ أو قياسٍ، وهذه طريقةٌ مَنْ لم يتقيد بالآثر إذا رأى حقاً ومصلحةً مِنْ متكلمٍ وفقهٍ وصوفيٍّ؛ فتراهم قد يخرجون إلى ما يخالف النصَّ ويتركون واجباً ومستحباً، وقد لا يعرفون النصَّ، فلا بدّ من العلم بالسُنن.

---

(١) لشيخ الإسلام ابن تيمية جوابٌ نفيسٌ على من حلَّ قوله ﷺ: « كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ » على ما نُهي عنه عموماً فقال في الاقتضاء ٢٧٢ - ٢٧٤: « لا يجوزُ حملُ قوله ﷺ: كلُّ بدعةٍ، على البدعة التي نُهي عنها بخصوصها لأنَّ هذا تعطيلٌ لفائدة هذا الحديث » في كلام مطوّل له رحمه الله، وانظر علم أصول البدع ٢١٧ - ٢٢٤ للحليّ.

أما ما صحّ فيه النّهي فلا نزاع في أنّه منهيّ عنه وآثـه  
سيّء، كما أنّ ما صحّ فيه الأمر فهو شرع وسنة .  
وأما من خالف باجتهاد أو تأويل فهذا ما زال  
في الأعصار .

فأول ذلك بدعة الخوارج حتّى قال أولهم للنبي ﷺ :  
« اعدل »<sup>(١)</sup>؛ فهم لا يصرّحون بمخالفة السنة المتواترة  
ويقفون مع الكتاب؛ فلا يرمون الزّاني، ولا يعتبرون  
النّصاب في السرقة، فبدعتهم تخالف السنن المتواترة .  
وغالب من يخالف مذاهب السلف في الأصول  
والفروع إنّما يخالفها لاعتقاده أنّ ذلك مخالف  
للنصوص والعقل .

---

(١) أخرجه البخاري ٦١٧/٦ - ٦١٨، رقم: ٣٦١٠، ومسلم  
٧٤٤/٢ - ٧٤٥، رقم: ١٤٨، عن أبي سعيد الخدري رضي الله  
عنه قال: « بينما نحن عند رسول الله ﷺ - وهو يقسمُ قسماً - إذ  
أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال: يا رسول الله،  
اعدل، فقال: ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل ... » .



قال الإمام أحمد: « أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس »<sup>(١)</sup>.

وبعض الصحابة ردّ:

- حديث « الميّت يُعَذَّبُ بكاء أهله عليه »<sup>(٢)</sup>.

- وحديث مخاطبة أهل قليب بدر<sup>(٣)</sup>.

- وحديث [ برّوع بنت واشق ] في مهر المفوضة<sup>(٤)</sup>.

(١) ذكره عن أحمد ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٦٣/١٣.

(٢) أخرجه البخاري ١٥١/٣، رقم: ١٢٨٦، ومسلم ٦٤١/٢، رقم: ٢٣، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري ٣٠٠/٧ - ٣٠١، رقم: ٣٩٧٦، ومسلم ٢٢٠٤/٤، رقم: ٧٨، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أبو داود ٥٨٨/٢، رقم: ٢١١٤، والترمذي ٤٥٠/٣، رقم: ١١٤٥، والنسائي ١٢١/٦ - ١٢٢، وابن ماجه ٦٠٩/١، رقم: ١٨٩١، من طرق عن عبد الله بن مسعود في رجل تزوّج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها الصّدّاق، فقال: لها الصّدّاق كاملاً، وعليها العدة، ولها الميراث. فقال معقل بن سنان: سمعت رسول الله ﷺ قضى به في برّوع بنت واشق. قال الترمذي: « حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ».

- و حديث بنت قيس في عدم السكنى  
والنفقة للمبتوتة<sup>(١)</sup>.

وظهر في خلافة عليّ بدعة الخروج والرفض وطعن  
الصّحابة بعضهم في بعض، وذلك خلاف الكتاب والسنة.  
ثمّ ظهر في حدود السّبعين بدعة القدر كذبوا بالعلم أو  
بالمشيئة العامّة، وذلك مخالف للكتاب والسنة.

وجاءت الجبريّة فجعلوا العبد مجبوراً لا حكم عليه،  
فهذه أيضاً بدعة مخالفة لما في الكتاب من الأمر والنهي

(١) أخرجه مسلم ١١١٨/٢، رقم: ٤٦، من طريق أبي إسحاق  
قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعنا  
الشّعبيّ، فحدّث الشّعبيّ بحديث فاطمة بنت قيس أنّ رسول الله  
ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، ثمّ أخذ الأسود كفاً من حصي  
فحصبه به فقال: ويلك! تحدّث بمثل هذا قال عمر: لا نترك كتاب  
الله وسنة نبيّنا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلّها حفظت أو نسيت، لها  
السكنى والنفقة قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا  
تُخْرِجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: الآية ١].

والوعد والوعيد وإثابة المحسن وعقوبة الظالم؛ فالأولون كذبوا بخروج العصاة من النار وأحاديث الشفاعة، ومن الآخرين يقولون: لا عذاب وأن الإيمان لا يتفاوت.

ثم وجدت بدعة الجهمية والكلام في الله؛ فأنكروا الكلام والمحبة، وأن يكون كلم موسى أو اتخذ إبراهيم خليلاً، أو أنه على العرش استوى، وذلك مخالف للنصوص، فنشأ من شبه الباري، وجعل صفاته كصفاتنا، فخالفوا الكتاب والسنة.

ثم حدث في دولة المأمون ما هو من البدع الكفرية كالخرمية<sup>(١)</sup>، والقرامطة، وتعطيل الشرائع وأن ذلك رموز، فلم يرتب مسلم في كفرهم.

فالمتبع ضد المبتدع؛ لأن المتبع [ لم يخرج ] من حدود متبوعه، [ و ] المبتدع أحدث أمراً على غير مثال قال الله

---

(١) أتباع بابك الخرمي استباحوا المحرمات وزعموا أن الناس شركاء في الأموال والنساء، انظر الفرق بين الفرق ٢٦٦ للبغدادى.

تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> أي مُبْدِعُ،  
وقيل: بديعُ سماواته وأرضه ومنه بديعُ الحال، وكلامُ بديعٍ  
أي لم يُعهد له نظيرٌ .

ومعلومٌ أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم ينه عن كلِّ أمرٍ ابتدأه مبتدئٌ  
وأحدثه مُحدثٌ، كم مرَّ إلى فسقةٍ أو كُفَّارٍ فدعاهم  
ووعظهم، بل هو المعنيُّ بقوله عليه السَّلام: «مَنْ دَعَا إِلَى  
هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ مِثْلِ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ»<sup>(٢)</sup> الحديث،  
ويقوله: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً»<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَأَسْتَبِقُوا  
الْخَيْرَاتِ﴾<sup>(٤)</sup>، وليس المرادُ بقوله: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً» أنَّه  
يبتدعُ عبادةً أو قولاً لم يأذن الله به .

(١) البقرة : الآية ١١٧ .

(٢) أخرجه مسلم ٤/ ٢٠٦٠، رقم : ١٦ ، من حديث أبي هريرة  
رضي الله عنه .

(٣) تقدّم تخريجه ص ٢٢ .

(٤) البقرة : الآية ١٤٨ .



ومن السُّنَّة الحسنة ما فعله عمر بن عبد العزيز من ردِّ المظالم وأخذه من الأمراء أموالاً، ومن السُّنَّة السيئة ما فعله الحجاج من أيّمان البيعة، وجراسته على الدّم بمجرد شبهة فإنّه أحدث أموراً قبيحة؛ ولهذا أعظم العلماء من قدر الشافعي وأحمد والجنيد وأمثالهم أكثر من غيرهم لأنّهم سنّوا في الإسلام سنّة حسنة وأماتوا بدعاً سيئة، قال عليه السّلام: «إنّ الله يبعث لهذه الأمّة على رأس كلّ مائة سنة من يجدّ لها دينها» (١).

فمن لم يفرّق بين ما ابتدعه الجعّد وغيلان والجهم، وبين ما أحياه عمر بن عبد العزيز والحسن وأيوب

---

(١) أخرجه أبو داود ٤/ ٤٨٠، رقم: ٤٢٩١، من طريق ابن وهب، أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل بن يزيد المعافري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة فيما أعلم عن رسول الله ﷺ قال: فذكره. قال العلامة الألباني - رحمه الله تعالى - في الصحيحية رقم: ٥٩٩: «السند صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم».

والأوزاعي لم يفقه، وإن كان الكلُّ في اللّغة قد ابتدعوا  
وشرّعوا، بل كلُّ نبيٍّ له شريعةٌ ومنهاجٌ بإذن ربّه.

وإنّما ذمّ الله من شرع ديناً لم يأذن به الله ومن ذلك  
قول عمر : « نِعَمَتِ البدعةُ »<sup>(١)</sup> لأنّها بدعة في اللّغة لا في  
العُرف الشرعي.

ومن بدعة اللّغة جمعُ المصحف وشرحُ الله لذلك صدرَ  
عمر وزيد وأبي بكرٍ ثمّ عثمان.

فقوله : « كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ » ليس المرادُ كلُّ ما سُمّي  
في اللّغة بدعةً، ويوضّحه قوله: « وشرُّ الأمور محدثاتها »  
فكلاهما في العرف صار لما يُذمّ.

وديننا بحمد الله تامُّ كاملٌ مرّضيٌّ قال تعالى: ﴿ اَلْيَوْمَ  
اَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله عليه السلام: « ما تركتُ

(١) تقدّم تخريجُه ص ٢١ .

(٢) المائدة : الآية ٣ .

من شيء يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيُبْعِدُكُمْ عَنِ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ «<sup>(١)</sup>، فَأَيُّ حَاجَةٍ بَنَّا بَعْدَ هَذَا إِلَى الْبِدْعِ فِي الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : « أَتَبْعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفَيْتُمْ »<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الشافعي في مسنده - بدائع المنن رقم: ٧، والرّسالة رقم: ٢٨٩، ٣٠٦، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٧/٧٦، والأسماء والصفات ١/٤٩٩، رقم: ٤٢٧، وبيان خطأ من أخطأ على الشافعي ١٠٥، والخطيب في الفقيه والمتفقه ١/٢٧٠ - ٢٧١، رقم: ٢٧٢، عن عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب بن حنطب أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وهذا مرسل المطلب بن حنطب تابعي، لكن رجّح الشيخ أحمد شاكر في حاشية الرّسالة ٩٣ - ١٠٣ أنه من طبقة صغار الصحابة وعليه يكون الحديث متصلاً. وعلى كلّ فللحديث شواهد يتقوى بها منها عن أبي ذرّ أخرجه الطبراني في الكبير رقم: ١٦٤٧، وعن عمران بن داود أخرجه عبد الرزاق ١١/١٢٥، رقم: ٢٠١٠٠، وانظر الصحيحة رقم: ١٨٠٣، وحاشية حديث عليّ بن حجر السعدي ٤٢٨، وحاشية الفقيه والمتفقه ١/٢٧١.

(٢) أخرجه وكيع في الزهد ٢/٥٩٠، رقم: ٣١٥، وأحمد في الزهد ٦٢، والدارمي ١/٨٠، رقم: ٢٠٥، وابن وضاح في البدع والنهي عنها ٤٣، وابن بطة في الإبانة ١/٣٢٧، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ١/٤٦، رقم: ١٠٤، والطبراني في الكبير ٩/١٦٨، رقم: ٨٧٧٠، والبيهقي في المدخل رقم: ٢٠٤، من طرق عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود قال: فذكره. ورجاله ثقات كما

وَاتَّبَاعُ الشَّرْعِ وَالذِّينَ مُتَعَيِّنٌ، وَاتَّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ  
بَاهْوَى وَبِالظَّنِّ وَبِالْعَادَاتِ الْمُرْدُودَةِ مَقْتٌ وَبِدْعَةٌ، اللَّهُمَّ  
اصْرِفْ قُلُوبَنَا إِلَى طَاعَتِكَ.

قيل: « إِنَّ أَوْيسَ الْقَرْنِيَّ قَالَ لِهَرَمِ بْنِ حَيَّانَ: سَلِ اللَّهَ  
أَنْ يُصْلِحَ قَلْبَكَ وَنِيَّتَكَ، فَإِنِّي مَا عَاجَلْتُ شَيْئاً عَلَيَّ أَشَدَّ مِنْ  
صِلَاحِ قَلْبِي وَنِيَّتِي ».

وفي مسلم عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ :  
« مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُونَ  
وَأَنْصَارٌ، يَسْتَتُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَتَّبِعُونَ هَدْيَهُ، ثُمَّ يَخْلَفُ مِنْ بَعْدِهِمْ  
خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، مِنْ  
جَاهِدِهِمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ،  
لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ » (١).

---

قال الهيثمي في المجمع ١/ ١٨١ إِلَّا أَنَّ الْأَعْمَشَ وَحَبِيباً مَدْلَسَانِ وَقَدْ عَنَعْنَا،  
وَلِلْأَثَرِ طَرِيقٌ أُخْرَى يَتَقَوَّى بِهَا أَخْرَجَهَا أَبُو خَيْثَمَةَ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ رَقْمٌ: ٥٤  
عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ، وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ.  
(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ١/ ٦٩ - ٧٠، رَقْمٌ: ٨٠.

وفي البخاري حديث « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ »<sup>(١)</sup>، ولو كانت البدعة مستحبةً لكانت مقبولةً، وقد أمر بأشياء لم تكن على عهدہ ﷺ، أو لم يعمل [بها] لعدم الحاجة إليها، أو لانتفاء شرط الفعل ووجود مانعه مثل قتال أهل الردّة وقتال المجوس والترك ويأجوج<sup>(٢)</sup> والخوارج، وكأمره بإطاعة أمراء الجور والصلاة خلفهم، وكشروط عمر على الذمة، وكان عليه السلام أقرّ يهود خيبر لفلاحتها بلا جزية، ثم أجلاهم عمر وضرب عليهم الجزية، وكذا نزول ابن مريم حكماً عدلاً؛ فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، وإنما يفعل ذلك بأمر نبينا ﷺ، وكذلك ما يفعله المؤمنون في اليوم الطويل زمن الدجال في كثرة الصلوات في قوله : « [ اقدروا ] له قدره »<sup>(٣)</sup>، وكذلك أمره

---

(١) أخرجه البخاري ٣٠١/٥، رقم: ٢٦٩٧، ومسلم ١٣٤٣/٣، رقم: ١٧٠، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في الأصل : يأج ، والمثبت أولى .

(٣) أخرجه مسلم ٢٢٥٢/٤، رقم: ٢٩٣٤، من حديث النّوّاس بن سمعان رضي الله عنه.



بالقعود في يوم الفتنة والانفراد إلى الجبال في غنمه أو باتخاذ سيف من خشب<sup>(١)</sup>.

وكلُّ ذلك بحسب الأحوال على ما دلّت عليه النصوص والعمومات.

ومن ذلك إذنه في دخول حمّامات الأعاجم للرجل بمئزرٍ ومنع المرأة منه إلا المريضة والنفساء<sup>(٢)</sup>؛ فلا يقال دخول الحمّام بدعةً فما كان في الحجاز حمّام<sup>(٣)</sup>.

(١) الأحاديث فيما سبق مشهورة معلومة لا داعي للإطالة بتخريجها.

(٢) أخرجه أبو داود ٣٠١/٤ - ٣٠٢، رقم: ٤٠١١، وابن ماجه ١٢٣٣/٢،

رقم: ٣٧٤٨، من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الرحمن بن

رافع، عن عبد الله بن عمرو أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنها ستفتح لكم

أرضُ العجم، وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمّامات، فلا يَدْخُلُنها

الرجالُ إلّا بالأزر، وامنعوها النساءُ إلّا مريضةً أو نفساءً»، وإسناده

ضعيفٌ فيه ابن أنعم وابنُ رافع وكلاهما ضعيف، وانظر غاية المرام رقم:

١٩٢ للعلامة الألباني رحمه الله تعالى.

(٣) فما كان في الحجاز حمّام: الجملة غير واضحة في الأصل، وهكذا اجتهد في

قراءتها د. محمد باكريم حفظه الله تعالى.

وكذلك المطاعم والملابس والدُّور والرِّيَّ<sup>(١)</sup> قال الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

ولما عافت نفسه الزَّكِيَّةُ أكل الضَّبَّ ما حرَّمه، واعتذر بأن لم يكن بأرض قومه .

وكان يحبُّ الحلواءَ والحُلُوءَ الباردَ، واللَّحْمَ، وأكل الدَّجَاجَ، والرُّطْبَ والقِثَاءَ، والطَّيِّبَاتِ التي بأرضه، وتزوّج ببضع عشرة امرأة، ولبس القميصَ والعمامةَ والجُبَّةَ الضَّيِّقَةَ، وركبَ الفَرَسَ والنَّاقَةَ والحمارَ والبغلةَ، ولا كان مع ذلك

(١) هكذا في المخطوط بالراء والمراد والله أعلم : الاستقاء، وأبدى

د. محمّد باكريم احتمال أنّها : الزِّيَّ ، وفيه تكرارٌ لا يخفى إذ

الملابس والزِّيَّ متقاربان في المعنى .

(٢) المائة : الآية ٨٧ .

(٣) الجاثية : الآية ١٣ .

يُكْثِرُ مِنَ التَّنْعَمِ وَالرِّفَاهِيَةِ، وَمَا خَيْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ  
أَيَسَرَهُمَا<sup>(١)</sup> صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ .

قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ<sup>ط</sup> وَمَن قُدِرَ  
عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿وَكُلُوا  
وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾<sup>(٣)</sup>، فاحذر الورع الفاسد، ولا تكن  
عبدَ شهواتك.

وكان يمرضُ ويتداوى، ويحرصُ على أدوية نافعة  
وعلى الحجامة.

ومما أحدث تمصيرُ الكوفة والبصرة، والمناثر، ووضعُ  
الدَّواوين، وخزائنُ الأموال، وأمثالُ ذلك مما فعله الخلفاءُ  
الرَّاشدون والأئمةُ أو الأئمةُ كلُّها .

(١) الأحاديث فيما سبق مشهورة لا حاجة للإطالة بتخريجها .

(٢) الطلاق : الآية ٧ .

(٣) الأعراف : الآية ٣١ .

واستدلّ متكلمٌ على من أنكر عليه بعضَ حجاجه  
ومسائله بأنه بدعةٌ لأنَّ السلف لم يُنقل عنهم نهْيُك عن هذا،  
فلا بدّ أن يُجيبه بأنَّ السلف ما احتاجوا إلى النهي، ودلّت  
النصوصُ على النهي فالتَّهي حسنٌ.

وأيضاً فإذا كان الفعلُ بدعةً والبدعةُ ضلالةً فهذا  
تناقضٌ، فالفعلُ إن ثبت حسنه بأدلة شرعية فالتَّهيُّ عنه  
بدعةٌ، وإن لم يدلّ عليه الشرعُ فهو بدعةٌ والتَّهيُّ عنه سُنةٌ.

وربّما كان فصلُ الخطاب أن بعضَ الفعلِ حسنٌ  
وبعضه سيئٌ، مثاله النّظرُ والمناظرةُ، فالجدالُ بالحسنى حسنٌ  
ومنه مذمومٌ قال الله تعالى: ﴿ مَا تُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا  
الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى - يجمعُ الأمرين - : ﴿ هَآأَنْتُمْ  
هَآؤُلَآءِ حَآجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ  
فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾<sup>(٢)</sup>، فمَن جادل في الحقِّ بعد ما

(١) غافر : الآية ٤ .

(٢) آل عمران : الآية ٦٦ .

تبيّن فهو مذمومٌ، سواء قصدَ نصرَ إمامه أو هواه وجادل بلا علم. ومنه قوله عليه السّلام في « السُّنن »: « القضاةُ ثلاثة: قاضيان في النّار، وقاضٍ في الجنّة؛ رجلٌ علِمَ الحقَّ فقضى به فهو في الجنّة، ورجلٌ قضى على جهلٍ فهو في النّار ، ورجلٌ علِمَ الحقَّ فقضى بخلافه فهو في النّار »<sup>(١)</sup>.

وكذلك المفتي والشّاهد<sup>(٢)</sup> والمصنّف والمحدّث؛ فمن تكلم بلا علم فجاهل، أو حادّ عن الحقّ فظالم، أو تكلم بعلمٍ فله أجران إن أصاب أو واحدٌ إن أخطأ .

---

(١) أخرج أبو داود ٣/٣٠٦، رقم: ٣٥٧٣ ، وابن ماجه ٢/٧٧٦، رقم: ٢٣١٥ عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: فذكره. قال أبو داود: « وهذا أصحّ شيء فيه، يعني حديث ابن بريدة: القضاة ثلاثة ». وللحديث ثلاثة طرق عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ذكرها العلامة الألباني - رحمه الله تعالى - في « الإرواء » ٨/٢٣٥ - ٢٣٧.

(٢) بعدها في الأصل : والمفتي ، وهو تكرار .

فمن جادل الخصم بحجج صحيحة دلّ عليها العلم<sup>(١)</sup>، الإجماع عند الحاجة فهو محسن<sup>(٢)</sup> إن صلحت نيته، وذلك من فروض الكفايات، والنهي عنه عدوان، ومن جادل بلا حُجج وأعرض عن النصوص ومشى مع رأيه وهواه كما يفعله كثير من المتكلمين فهو من المذمومين، لاسيما إذا وقَّعه حِجَاجُهُ في التَّدَامُّمَ مَّا يَخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، ونهيه سُنَّةٌ حَسَنَةٌ، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

فعلى العالم أن يُفْتَشَّ على المسألة النّازلة في كتاب الله، فإن لم يجد فتش السنن، فإن لم يجد نظر في إجماع الأمة، وهذا هو المجتهد المطلق، وآتى يوجد ذلك .

---

(١) النساء : الآية ٦٩ .

(٢) النور : الآية ٥٤ .



ومن الدليل على مسائل عدة تركه أو إقراره مع علمه عليه السلام بالمسألة<sup>(١)</sup>، كما يُستدل بتركه الزكاة في الخضراوات التي بالمدينة على عدم الوجوب، وبتركه نهيه للحبشة عن الزفن<sup>(٢)</sup> في المسجد على الرخصة، وبترك التأذين في العيد والكسوف والاستسقاء على عدم الاستحباب، وأنه ليس بدين ما أمسك عن فعله؛ إذ الأمر به والتدب مع قيام المقتضي دل على أنه ليس بحسن ولا بر.

(١) يشير الذهبي إلى قاعدة السنة التركية وهي : إذا ترك الرسول ﷺ فعل عبادة من العبادات مع كون موجبها وسببها المقتضي لها قائماً ثابتاً، والمانع منها منتفياً، فإن فعلها بدعة، كالتلفظ بالنية عند الدخول في الصلاة، والأذان للعبدین، ونحو ذلك. انظر اقتضاء الصراط المستقيم ٥٩١/٢ - ٥٩٧، ومجموع الفتاوى ١٧٢/٢٦، والاعتصام ٣٦١/١ فما بعد - دار المعرفة، وعلم أصول البدع ١٠٧ - ١١٨ للحلي، وقواعد في معرفة البدع للجيزاني ٧٥ - ٧٩.

(٢) هو اللعب والدفع والرقص، انظر النهاية ٣٠٥/٢.

وما أحدث بعده وكان ممّا إليه حاجةٌ فحَسَنَ كَفَرَضِ عمر  
 للصَّحابة وغيرهم، وكالتراويح وجمع النَّاسِ على مصحف.  
 ثمَّ خَلَفَ قَوْمٌ اعْتَدَوْا فِي الْجُوعِ وَالسَّهَرِ وَالرَّهْبَانِيَّةِ،  
 وَفِي الْمَسَائِلِ وَالسَّمَاعِ، وَفِي بَذْلِ بَيْوتِ الْأَمْوَالِ لِمَنْ شَاءُوا  
 وَمَنْعِ الْمُسْتَحِقِّ، وَتَعَدُّوا فِي الْعُقُوبَاتِ وَالْجُورِ، وَاحْتَالُوا عَلَى  
 الرِّبَا، أَوْ بِالْغَوَا فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ أَوْ فِي إِثْبَاتِهَا، وَتَنَطَّعُوا  
 وَزَبَرُوا، فَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وقد يفعل المسلمُ بعضَ الأمورِ بنوعِ تأويلٍ فيخطيءُ والله  
 يغفرُ له، وقد يتوب وينقاد للحقِّ، أو له حسناتٌ ماحيةٌ.  
 وقد كثر المنكرُ والحديثُ؛ فَلَيْتَهُ الْفَقِيهُ عَمَّا أَمَكَنَ مِنَ  
 الْبِدْعِ بَنِيَّةٍ خَالِصَةٍ وَلِيَحْذَرَ الْغَضَبَ، فَإِنَّ الْفُرْقَةَ هَلَكَةٌ،  
 وَالْجَمَاعَةَ رَحْمَةٌ.

ويُروى أَنَّهُ « مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بَدْعَةً إِلَّا رُفِعَ مِنْهُمْ مِنَ  
 السُّنَّةِ مِثْلُهَا » (١).

---

(١) أخرجه الدَّارِمِيُّ ٥٨/١، رقم: ٩٨، وابنُ وَضَّاحٍ فِي الْبِدْعِ  
 وَالنَّهْيِ عَنْهَا ٨٥، وابنُ بَطَّةٍ فِي الْإِبَانَةِ ٣٥١/١، رقم: ٢٢٨ -

[ وقد ] شرع الله استماع القرآن وندب إليه، وذم من يعرض عنه؛ فأعرض قوم عن حقيقته وفهمه الذي يخشع له القلب، ثم صاروا لونين لوناً قسوا واقتصروا على ظاهره وعلى تلاوته أمانياً كأهل الكتاب، ولوناً طلبوا رقة قلوبهم بسماع غيره كالرهبان، وكل من الطائفتين تقول للأخرى: لسئتم على شيء؛ وبلا ريب مع كل منهما نوع من المشروع. وكذا وقع التفريط في مسمى السنة حتى أخرج عنها بعض مسماتها<sup>(١)</sup> وعُدَّ بدعةً، وأدخل فيها ما ليس منها بخبر شاذ<sup>(٢)</sup>.

تحقيق رضا بن نعلان، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٩٣/١، رقم: ١٢٩، والهروي في ذم الكلام ١٥١/٤، رقم: ٩٢٧، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٧٣/٦، من طرق عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية قال: « ما ابتدع قوم في دينهم بدعة إلا نزع الله مثلها من السنة، ثم لا يردّها عليهم إلى يوم القيامة »، وإسناده صحيح.

(١) في الأصل : مسمّاه ، والمثبت أولى .

(٢) في الأصل : بخبر منها قول شاذ ، ولعلّ المثبت أقرب .

وكذلك الشرعُ أدخل في مُسمّاه أشياء في العبادات  
والمعاملات والأنكحة والعقوبات وغير ذلك ممّا فيه اختلاف،  
فصار الشرعُ عند العاميِّ عبارةً عمّا يحكمُ به قاصٌّ وإن كان  
جاهلاً. أمّا الشرعُ المنزَّلُ فما ثبت بالكتاب والسُّنة والإجماع،  
وأمّا الشرعُ المبدَّلُ فما يصدر من جهلة الحكّام والوكلاء؛ فالمنزَّلُ  
واجبٌ، والثاني سائغٌ، والثالثُ منهيٌّ عنه.

[ و ] الطَّيِّبَاتُ أَحَلَّهَا اللَّهُ لَنَا وَحَرَّمَ الْخَبَائِثَ؛ فَأَمَّا  
اليهودُ فبظلمٍ منهم حرّم الله عليهم طيّبات، وحلّ عليهم  
آصاراً كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ  
النَّبِيَّ...﴾ (١) الآية.

---

(١) الأعراف : الآية ١٥٧ وتامها : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ تَجِدُونَهُمْ  
مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ  
وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَحُرِّمَ عَلَيْهِمُ  
الْخَبَائِثُ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾.

فالمحرّمُ خبيثٌ كالدم، والميتة، وأكل مالٍ بالظلم،  
كالربا، والقمار، وأكل السم، والسباع، والدم، وكلّ حيوانٍ  
خبيثٍ الغذاء إذ الاغتذاء به يورث الطبعَ بغياً واعتداءً .

وكذا الدم هو الحاملُ للاغتذاء به يورث الطبعَ بغياً  
واعتداءً لقوّة الشهوة والغضب، وكذا الخمر؛ فالمحرّماتُ  
تضرّ المزاجَ والدينَ أو أحدهما، وكذا من أكل فوق عادته  
يتضرّرُ به .

فالمعروفُ كلُّ صلاحٍ وعدلٍ وخيرٍ، والمنكرُ كلُّ فسادٍ  
وبغيٍّ وظلمٍ وفحشٍ .

والطَّيِّبُ : كلُّ حلالٍ مَرِيٍّ هَنِئٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ .

والخبيثُ : كلُّ حرامٍ وبِيٍّ نَكِدٍ مُؤْذٍ، مِنْ كَسْبٍ مُحَرَّمٍ  
قال تعالى: ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ

كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴿١﴾، وفي الحديث : « الحلال ما أحله الله،  
والحرام ما حرّمه الله، وما سكت عنه فهو مما عُفي » ﴿٢﴾ .

ونبيُّنا ﷺ بُعث بالحنيفيّة السّميحة، وبوضع الآصار  
والأغلال، وبإباحة طيّبات كثيرة حرّمت على أهل الكتابين؛  
فلله الحمدُ على دين الإسلام الحنيفي، فإنّه يسرّ ورفق  
ورحمةً للعالمين .

فأباح الله لنا الغنائم، ولحم الإبل، ومؤاكلة الحائض،  
وأباح لنا العمل في السّبت، وأربعاً من الزّوجات، وعدّة من  
السّراري، والعفو عن أثر الغائط، والتّطهير بالتراب،  
والصّلاة في الأرض إلّا المقبرة والحمام، فلطف بنا في أشياء  
كثيرة، ووعدنا بإجابة الدّعاء ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا  
تُحْصُوهَا ﴾ ﴿٣﴾ .

(١) المائدة : الآية ١٠٠ .

(٢) تقدّم تخريجُه ص ١٨ .

(٣) إبراهيم : الآية ٣٤ .

وشرع لنا نبينا كلُّ عبادةٍ تُقربنا إلى الله، وعلمنا ما الإيمانُ وما التَّوحيدُ، وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها؛ فأبى حاجة بنا إلى البدع في الأقوال والأعمال والأحوال والمحدثات، ففي السُّنة كفاية وبركة، فيا ليتنا ننهضُ ببعضها علماً وعملاً وديانةً ومعتقداً .

فشرُّ البدع وأخبثها ما أخرج صاحبها من الإسلام، وأوجب له الخلود في النار، كالنُّصيرية والباطنية ومن ادَّعى نبوة عليّ .

ثمَّ بعدهم غلاةُ الرافضة وغلاةُ الجهمية والخوارج، وهؤلاء يُتردَّد في كفرهم، وكذا من صرَّح بِمُخْلَقِ القرآن أو جسم أو جحد الصفات أو شبه الله بِمُخْلَقِهِ .

ثمَّ دُونَهُم القدرية ودعاةُ المعتزلة ومن ينقص بأبي بكرٍ وعمر، ثمَّ من ينقص بعثمان وعليٍّ وعمارٍ وعائشة رضي الله عنهم .



ثمّ دونهم الشيعة الذين يحبّون الشيخين ويُفضّلون عليّاً  
عليهما، والزيدية؛ فبدعُ العقائد تتنوّع، أعاذك الله وإيانا منها.  
وخلائقُ من كبار العلماء - رحمة الله عليهم - بدّع  
بعضُهم بعضاً من الشافعية والحنفية والحنابلة وأهل الأثر،  
وأهل الكلام ومُثبتة الصفات القرآنية لا الخبرية، ومُثبتة  
الشيعة دون غيرها، ومُثبتة ما ثبتَ من الأخبار دون ما  
حَسُنَ على اختلاف آرائهم، ومبالغة بعضهم في الإقرار  
والإمرار واذمُّ التأويل؛ فبين هؤلاء نزاعٌ وخلافٌ شديدٌ، مع  
إيمانهم - الكلّ - بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث  
والقدر، والانقياد للكتاب والصُّحاح والإجماع، وتعظيم  
الربِّ وإجلاله ومراقبته، والانقياد لرسول الله ﷺ والخضوع  
له، والمحافظة على الفرائض والطّهارة، والابتغال إلى الله في  
الهدى والتّوفيق مع الذّكاء والعلم .

وبعضُهم يتعجّب من بعض كيف خالف في تأويل  
الصفات، كما يتعجب الآخرُ منه ومن سعة علومه كيف

جَمَدَ على إثباتها وأقرها، وبعضهم يتعجب من هؤلاء ومن هؤلاء كيف لم يسكتوا كما سكت الجمهور، وفوضوا ذلك إلى الله ورسوله<sup>(١)</sup>، حتّى إنّ التلميذ ليتعجب من شيخه، والمفضول فيهم من الأفضل .

ونحن نرجو للجميع العفو والمغفرة، ونعدّ خطأهم مع بذل الوسع وحسن النية في الأصول والفروع شيئاً واحداً، أعني أرباب هذا النوع الذين لا يحيد لهم عن الكتاب والسنة. وأما بدع العبادات والعادات فخطبها يسير<sup>(٢)</sup>، كتلاوة جماعة بتطريب وأذانهم، وصلاة النصف والحلاوة فيه،

(١) الذي عليه سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبتته الله لنفسه في كتابه، وما أثبتته له رسوله ﷺ فيما صحّ من سنته من صفات الجلال والكمال، بلا تأويل ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تشبيه (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) [الشورى : الآية ١١] .

(٢) مقارنة مع بدع الاعتقاد وإن كان الكلّ داخلاً تحت قوله ﷺ : « كل بدعة ضلالة » .

وأمثال ذلك من الشُّعارات والهيئات والنيّات والحوادث  
وأشباه ذلك.

ولكنّ الخير كلّهُ في الاتّباع ، واجتماع الكلمة .  
أما مشابهة الدِّمَّة<sup>(١)</sup> في الميلاد والخميس والنِّيرُوز  
فبدعةٌ وحِشَّةٌ<sup>(٢)</sup>؛ فإن فعلها المسلمُ تدثُّناً فجاهلٌ يُزجر  
ويُعلم، وإن فعلها حبّاً لأهل الدِّمَّة، وابتهاجاً بأعيادهم  
فمذمومٌ أيضاً، وإن فعلها عادةً ولعباً وإرضاءً لعياله وجبْرِ  
الأطفال فهذا محلُّ نظرٍ<sup>(٣)</sup>، وإنّما الأعمالُ بالنيّات، والجاهلُ  
يُعذر ويُبيّن له برفقٍ ، والله تعالى أعلم.  
وكتبت هذه النّسخة من خطِّ مؤلّفها الحافظ الذهبيّ  
وقوبلت على خطّه.

---

(١) أي أهل الدِّمَّة .

(٢) للمؤلّف رسالة مطبوعةٌ في هذه الأعياد سمّاها : تشبُّه الخميس  
بأهل الخميس .

(٣) الواجب اجتنابُ ذلك لحصول المشابهة لأعياد المشركين .



## فهرس الموضوعات

٥	.....	مقدمة التحقيق
٧	.....	موضوع الجزء وتوثيق نسبته إلى الحافظ الذهبي
٨	.....	اسم الجزء
٩	.....	وصف النسخة الخطية
١٠	.....	صورة المخطوط
١٣	.....	بداية نصّ الجزء
١٣	.....	نصّان في ذمّ البدعة
١٣	.....	اتباع ما جاء به الرسول ﷺ نور
١٣	.....	حديث جابر في أنّ كلّ بدعة ضلالة
١٤	.....	حديث العرياض في التمسك بالسنة وترك البدع
١٥	.....	أثر ابن عمر في أنّ كلّ بدعة ضلالة
١٥	.....	تفسير الإطلاقات الواردة في الآثار السابقة

- ١٥ ..... تعليق في أنّ البدع كلّها سيئة
- ١٦ ..... تعريف البدعة
- ١٧ ..... العلاقة بين البدعة والمعصية
- ١٨ ..... كلّ ما سكت الشارع عنه هل يسمّى حلالاً أو عفواً ....
- ١٩ ..... تنبيه الذهبي على ضوابط في البدعة
- ٢٠ ..... التفريق بين البدعة اللّغوية والبدعة الشرعيّة
- ٢٠ ..... ردّ الشّاطي التّقسيم الخماسي للبدعة
- ٢٣ ..... لا بد من العلم بالسّنن
- ٢٤ ..... الاختلاف باجتهاد أو تأويل ما زال في الأعصار ....
- ٢٤ ..... شبهة من يخالف مذهب السلف
- ٢٥ ..... كلمة الإمام أحمد في ذلك
- ٢٦ ..... أمثلة على أشهر البدع
- ٢٧ ..... المتبع ضدّ المبتدع
- ٢٨ ..... حديث جرير فيمن سنّ سنة حسنة
- ٣٠ ..... ذمّ الله تعالى من شرع ديناً لم يأذن به
- ٣٠ ..... دين الإسلام كامل مرضي

- ٣١ ..... أثر ابن مسعود في الاتّباع وترك الابتداع
- ٣٢ ..... حديث ابن مسعود في حواريّ الأنبياء
- ..... حديث عائشة فيمن عمل عملاً ليس عليه أمر النّبيّ
- ٣٣ ..... ﷺ أنّه ردّ
- ٣٥ ..... من شمائل النّبيّ ﷺ
- ٣٦ ..... التّحذير من الورع الفاسد
- ٣٨ ..... من تكلم بلا علم فهو جاهل
- ..... جدال المخالفين للتّصوص والإجماع بالحجج من
- ٣٩ ..... فروض الكفايات
- ٣٩ ..... تفتيش العالم على حكم المسائل النّازلة
- ٤٠ ..... قاعدة مهمّة في السّنة التّركيّة
- ٤١ ..... النّهي عن البدع بنيّة خالصة
- ٤٢ ..... فضل استماع القرآن وتفهمه
- ٤٢ ..... وقوع التّفريط في مسمّى السّنة
- ٤٣ ..... الشّرع المنزّل والشّرع المبدّل
- ٤٤ ..... المحرّم نحيث وأمثلة له



٤٤	..... المعروف والطيب والخبيث
٤٥	..... نبينا ﷺ بعث بالحنيفية السمحة
٤٥	..... كرم الله تعالى على أمة محمد ﷺ بوضع الآصار
٤٦	..... في السنة الكفاية والبركة وتعليق رائق للذهبي
٤٦	..... من أمثلة البدع الخبيثة
٤٧	..... النزاع موجود بين خلائق من كبار العلماء
٤٩	..... الخير كله في الاتباع واجتماع الكلمة
٤٩	..... بدعة المولد والخميس والثيروز
٤٩	..... خاتمة الجزء
٥١	..... فهرس الموضوعات





for any act to be accepted: sincerity to Allah, and following the sunnah of the Prophet (*salla Allahu ‘alayhi wa sallam*).

This treatise of adh-Dhahabi deals with this topic from different perspectives, all of which may be combined in one fundamental: that this religion is complete and perfect, and as such success can only be achieved by following the sunnah, and destruction is achieved in leaving it and following innovations. Additionally, the treatise contains some references to the historical development of innovation, and the main deviant groups that emerged in opposition to the pious predecessors, and brief definitions of the terms ‘sunnah’ and ‘*bid’ah*’.

**Dr. Djamel Azoune**

**Al-Madinah an-Nabawiyyah**

**18<sup>th</sup> Rabi al-Awwal, 1424 A.H.**

**[azounedjamel@hotmail.com](mailto:azounedjamel@hotmail.com)**

communities as an integral part of the *adhan* and *iqaamah*, in order to re-affirm the importance of *tawheed*, and of following the sunnah.

The evidences for these two principles are numerous, from the Quran and the sunnah and the statements of the early generations. Suffice to mention here one verse which combines between them: “So he who wishes to meet His Lord should do righteous deeds, and not associate, in the worship of Allah, anyone” [Surah al-Kahf, verse ١١٠]. So the second condition in this verse is a clear indication of the importance of singling Allah out in worship, to the exclusion of any and all other objects. And the first condition is an indication of the importance of following the sunnah, for ‘righteous deeds’ can only be such if they are in accordance with the sunnah of the Prophet (*salla Allahu ‘alayhi wa sallam*). It was this very verse which al-Fudayl ibn ‘Iyad and other scholars used to prove the two conditions necessary

## Introduction

This is a short treatise penned by the Hadeeth master, the memorizer of the *qira`aat*, Shams ad-Deen Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman adh-Dhahabi (d. ٧٤٨ A.H.). It deals with a topic of the utmost importance: the importance of holding fast to the sunnah, and avoiding innovation (*bid'ah*). This is because this topic is in reality one of the two fundamentals of this religion – the other being that one single out Allah in complete worship. So none is worshipped save Allah, and He is not worshipped except by following what the Prophet (*salla Allahu ‘alayhi wa sallam*) has laid out for us. And these two fundamentals are embodied in the two *shahadas* of Islam, which are repeated countless times every day and are announced day and night in all Muslim

# **A Treatise On Holding Fast to the Sunnah**

**By**

**Imam Shams ad-Deen adh-Dhahabi**

**(d. ٧٤٨ A.H.)**

**Edited and Annotated**

**by**

**Dr. Djamel Azoune**





